بالصفة لأن عامرا قد جاء نكرة وعمر لم يقع نكرة فإن صغرت عمر صرفته لأن المصغر
موصوف في المعنى ولا يكون العدل عن اسمين ومن غريب حال عمر أن المازني يجنب
تثنيته وجمعه وقال أقول جاءني رجلان كلاهما عمر ورجال كلهم عمر وأما الوزن
فنوعان غالب وخاص فالغالب الذي يكثر وجوده في الفعل نحو يرمع والخاص الذي لا يوجد
إلا في الفعل ثم ينقل ويسمى به نحو شكر وأما بذر فهو اسم مكان وهو خاص لأن
الذي جاء منه في الأسماء بقم وشلم وهما أعجميان ه

واحمد وتغلب ويشكرا | والوزن والوصف كمثل احمرا

احمد من الأوزان الغالبة ومثاله أفعل وفيه ثلاثة أوجه أحدها أن يكون منقولا من
قولك احمدته أي وجدته محمودا والثاني أن يكون منقولا عن فعل مضارع لحمدت الثالث أن
يكون منقولا من أفعل التفضيل من الحمد وأما تغلب ويشكر فوزنان خاصان منقولان عن
فعلين مضارعين لغلب وشكر وهما اسما رجلين تغلب بن وائل ويشكر بن بكر بن وائل
وأما أحمر فهو وصف ومثاله أفعل وهو إذا كان وصفا ثلاثة أقسام الأول إذا لحقت
التاء مؤنثه كأرمل وهذا ينصرف في النكرة والثاني أفعل الذي مؤنثه فعلاء كأحمر فهذا لا
ينصرف في النكرة للوصف ووزن الفعل والفرق بينه وبين أرمل أن مؤنثه أرملة ومؤنث
هذا حمراء فزال بناء الفعل بالتاء الثالث أفعل التفضيل كأعلم وأكرم فهذا لا ينصرف في النكرة
قرنت به من أو لم يقترنها كقولك الله أكبر وزيد أفضل منك للوصف ومثال الفعل ه

والوصف والعدل كمثل أخرا | ومثل مثنى وثلاث اشتهرا

تجتمع العدل والوصف في موضعين أحدهما أخر فهذا لا ينصرف للوصف والعدل وفي التنزيل
وأخر متشابهات ووجه العدل فيه أنه جمع أخرى التي هي مؤنث آخر الذي هو أفعل التفضيل
من التأخر وحكم مذكره ومؤنثه ومثناهما ومجموعهما إذا خلون من من أن يستعملن
باللام أو مضافات كقولك زيد الأفضل وزيد أفضلنا فاستغنى أخر وفروعه بما فيه من معنى
التأخر عن اللام والإضافة فصار في تقدير ما هما فيه فهذا معنى عدله كذا فسره أبو سعيد
الموضع الآخر الأعداد المعدولة وقد جاءت منها ستة أسماء أحاد وموحد وثناء ومثنى وثلاث ورباع

ومنهم من يجيزه إلى عشرة فهذا لا ينصرف للوصف والعدل وفي التنزيل أولي أجنحة
مثنى وثلاث ورباع وهو معدول عن عدد مكرر فإذا قلت مررت برجال ثلاث فمعناه
أنهم فرق كل فرقة ثلاثة فكأنك قلت ثلاثة ثلاثة ه

وعلم أنث نحو حمزة | وزينب وجلب وعزة

المؤنث ضربان مؤنث بعلامة ومؤنث بغير علامة فالعلامة ضربان تاء وألف فذو
التاء لا ينصرف في المعرفة مذكرا سميت به أو مؤنثا كحمزة في اسم رجل وعزة في اسم امرأة والصواب ب
أن يقال وعزة بالعين المهملة ليكون قد مثل باسم رجل وامرأة ويوجد في نسخ وغزة وهو
اسم بلد فإن نكرته صرفته تقول هذا حمزة وحمزة آخر ومررت بعزة وعزة أخرى لأن التأنيث
بالتاء منفصل ليست له قوة الألف وسيأتي ذكرها والمؤنث بغير علامة لا يخلو من أن يكون
زائدا على ثلاثة أحرف أو غير زائد فما كان زائدا على ثلاثة أحرف كزينب لم ينصرف في معرفة لأن
الحرف الزائد على الثلاثة عاقب تاء التأنيث لأنها لم تثبت معه في التصغير كقولك زيينب وما
كان على ثلاثة لم يخل من أن يكون متحرك الأوسط أو ساكنا فما تحرك أوسطه نحو جلب لم ينصرف
في المعرفة لأن حركة عينه كالحرف الزائد على الثلاثة ألا تراهم قالوا في النسب إلى جمزى جمزي وجمزوي
ولم يقولوا في النسب إلى ذفرى إلا ذفري كما لم يقولوا في حبارى إلا حباري وسيأتي ذكر الساكن الأوسط

وألف التأنيث نحو سكرى | ونحو حمراء ونحو بشرى
تعد فرعين فلا ينصرف | ما هي فيه نكرة أو عرفا

ألف التأنيث قسمان مقصورة كسكرى وبشرى وممدودة كحمراء وما هي فيه لا ينصرف في
النكرة وإذا لم ينصرف نكرة فالصرف في معرفة أبعد والفرق بينها وبين التاء من ثلاثة أوجه إثباتها
في الجمع بالألف والتاء كسعديات وحذفها خامسة في التصغير تقول في جحجبى جحيجب وإثباتها في النسب
كجمزوي وهذا يؤذن بشدة اتصالها وللمتصل فضل على المنفصل في التأثير ومعنى عدهم إياها
فرعين أنها لما لزمت صارت كلمة بنيت عليها من أول الأمر فقام لزومها مقام تأنيث آخر وقال أبو علي في
الإيضاح وحمراء لا ينصرف لاجتماع الوصف وهو غريب منه لأنه ليس من مذهبه بل مذهب الكوفيين

وهكذا الجمع العديم المثل | في المفردات ماله من شكل